مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (ISSN) : 2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107
مجلد (3)، عدد (1) / جوان 2020 / ص: 21-36

واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر

The reality and prospects of modernizing tax administration in Algeria

أحسن ركي [1]*، سمير عماري [2]
[1] جامعة 20 أوت سكيكدة (الجزائر)، ahcenraki@gmail.com
[2] جامعة 20 أوت سكيكدة (الجزائر)، s.ammari@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/29 تاريخ القبول: 2020/06/11 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة بشكل خاص إلى واقع وآفاق عصرنة النظام الضريبي بالجزائر وما يعانيه من معوقات ومتطلبات لتحسينه في ظل التطور التكنولوجي وما يفرضه من ضرورات مواكبته، لتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية والحد من العراقيل والمشاكل التي يفرضها النظام القديم من حيث الوصول إلى المعلومات الجبائية، طرق دفع وتحصيل الضريبة، إضافة إلى محاربة التهرب الضريبي، كما تهدف الدراسة طرح مجموعة من المقترحات لعصرنة النظام الضريبي وتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية. وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري مازال يعاني عدة مشاكل ومعوقات وتحديات لم يؤدي ذلك إلى تحسين العصرنة الضريبية بالوجه المطلوب.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية، عصرنة الإدارة الجبائية، مركز الضرائب، التحصيل الضريبي، الإعلام والاتصال الضريبي.

تصنيف (JEL): G28

Abstract :

This study deals the reality and prospects of modernizing the tax system in Algeria, and its constraints and requirements to improve it in light of technological development and the imperatives of keeping pace with it. The study also aims to put forward a set of proposals to modernize the tax system and improve the relationship between the taxpayer and tax administration. The study found that the Algerian tax system still suffers from several problems, obstacles and challenges that did not improve the tax modernization in the required manner.

Key words: Tax administration, modernization of tax administration, tax center, tax collection, tax information and communication.

JEL classification: G28

* المؤلف المرسل: ahcenraki@gmail.com

مقدمة

خضع النظام الجبائي الجزائري لعدة تعديلات مست هيكله وأهدافه ابتداء من يوم الاستقلال إلى غاية يومنا الحاضر، بغية تكيف المنظومة الضريبية مع السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم نظام ضريبي يمتاز بمرونة عالية، يجعل من الضريبة وسيلة لتعبئة الموارد المالية في إطار مختلف التحولات التي شهدته الساحة الدولية والوطنية.

وفي ظل اختيار مديرية الضرائب لتوجهاتها المستقبلية والتعامل مع أسلوب الإدارة الالكترونية، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات والحقائق الموضوعية الكفيلة بالتعامل مع متطلبات تطبيق مشروع تطبيق عصرنة إدارة الضرائب، وتوظيفها لخدمة تحسين التحصيل الضريبي وخفض التكاليف المتعلقة به، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين خدمة المكلفين حول واجباتهم الجبائية.

تراجعت الخدمة العامة التقليدية نتيجة التقدم العلمي والتقني وانتشار شبكة الانترنت إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي في الخدمات العامة، هذا التحول أفرز جملة من التغييرات على مفهوم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وإنجاز المعاملات أصبح يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في البعد العملياتي والتحصيل الضريبي. فمن الضروري أن يؤدي عصرنة إدارة الضرائب في إطار سياسة إصلاحها والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزبائنها بتخفيض تكلف التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي. فمن المفروض مثل هذه البرامج أن تساهم في وضع أسس لنظام جبائي أكثر فعالية، يسمح على المدى المتوسط للجباية العادية بتمويل نفقات التسيير لوحدها. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة السّؤال التّالي:

ما هو واقع وآفاق عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر؟

يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤدي عصرنة الإدارة الضريبية إلى تقديم خدمات هامة للمكلفين بالضريبة؟
- هل يؤدي عصرنة الإدارة الضريبية إلى زيادة التحصيل الضريبي؟

أهداف الدراسة:

- تحليل وتحديد عصرنة الضرائب في مجال العمليات والتحصيل الضريبي؛
- تحليل وتحديد عصرنة الضرائب في مجال الإعلام والاتصال الضريبي؛
- تقديم حلول ومقترحات لعصرنة إدارة الضرائب في الجزائر.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليل في هذا البحث للوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة: قُسمت هذه الدّراسة إلى أربعة محاور كالتّالي:

- واقع إدارة الضرائب في الجزائر؛
- عصرنة الضرائب في مجال العمليات والتحصيل الضريبي؛
- عصرنة الضرائب في مجال الإعلام والاتصال الضريبي؛
- آفاق عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر.

1- واقع إدارة الضرائب في الجزائر :

لم يتم عصرنة الإدارة الضريبية وتعاملاتها إلا في السنوات الأخيرة، عن طريق طاقمها الخاص وبمساعدة مؤسسات جزائرية أخرى مختصة أدى إلى تحقيق نتائج ملحوظة أسفر عن إتاحة خدمات رقمية لفائدة دافعي الضرائب كالتخليص والتصريح عن بعد"، ومن المنتظر أن تدخل خلال الأشهر المقبلة قاعدة بيانات عصرية ورقمية حيز الخدمة في إدارة الضرائب.

1-1-واقع الجباية العادية المحصلة:

نتج عن عدم استقرار النظام الجبائي للتغيرات التي تطرأ على القوانين الجبائية في غالب الأحيان ونقص وسائل الإعلام الضريبية مع صعوبة الإلمام بمضمونها تنتهي بالاصطدام بين المكلف والإدارة الضريبية والدخول في منازعات(بوشيخي و بوشيخي، 2014).

لقد عرفت حصيلة الجباية العادية نموا بطيئا في مدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية للدولة خلال الفترة 1992-2014 قدرت بـ 31.77% وارتفعت إلى 46.56% سنة 1998 بسبب تراجع الجباية البترولية. وبأدنى مساهمة سنة 2008 بـ 19.09% وتطغى نسبة الجباية البترولية ف الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغ نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية للميزانية بـ 30.3%(قجالي، 2016).

لم ترقى تكلفة عمليات التحصيل في الجزائر إلى المستوى الدولي فقد قامت المديرية العامة للضرائب سنة 2003 بدراسة تكلفة تحصيل 100 دج لمجموع مديرياتها الولائية لسنة 2002 وتبين أن تكلفة التحصيل الصافية بلغت 3.94دج نسبة 3.94% لكل 100دج المستوى الدولي، في حين قد قدرت في كل من الولايات المتحدة، اسبانيا، فرنسا ما نسبته 0.5%، 0.89%، 1.6% على الترتيب.(حراش).

تقتضي السياسة الضريبية الجديدة إصلاح النظام الجبائي من أجل ضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بمداخيل الجباية العادية، التي ستشهد ارتفاعا بفضل تسريع عصرن إدارة الضرائب عن طريق تعميم التسيير الإلكتروني للضريبة، وتعزيز جهود مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

ويمثل تحديد ومتابعة ومراقبة دافعي الضرائب ونشاطاتهم تحديا كبيرا، لتحسين العائدات عبر التحكم في الوعاء الضريبي ومكافحة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي مع تحديد الإنفاق الضريبي في مجالات واعدة وإجراءات سيكون لها أثر إيجابي على النمو والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخص الضرائب غير المباشرة فقد عرفت تطورا ملحوظا ابتداء من عام 1990 والى غاية 2013 إلا أنها عرفت سنة 1993 وسنة 2009 انخفاضا فنسبة تزايد معدل الضرائب المباشرة أقل من معدل تزايد حجم الناتج مقارنة المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.(حمزة، عادل، و لبرود، 2016).

بلغت الجباية المحصلة في 2015 ما مجموعه 2273,49 مليار دينار مقابل 3388,4 مليار دينار في 2014، وهذا بجباية بترولية مقدرة بـ 1722,94 مليار دينار مقابل 1577,7 مليار دينار في 2014؛ أي بفائض قيمة قدره 550,5 مليار دينار مقابل 1810,6 مليار دينار في 2014، حسب عرض الأسباب المرفق بوثيقة مشروع قانون المالية 2017.وبالنسبة لسنة 2019 من المقرر تخصيص 4, 6424 مليار دينار من العائدات، منها 8, 3780 مليار دينار من الموارد العادية، و6, 2643 مليار دينار من الجباية النفطية.(محمد، 2017).

وكشف المدير العام للضرائب عن مبلغ 13 ألف مليار دينار تمثل قيمة الديون الجبائي، وهي ديون مسجلة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث يصعب تحصيلها بسبب عدم توازنها مع القدرات المالية للمعنيين بها، منها 7.800 مليار دينار غرامات قضائية، من ضمنها 5500 مليار دينار غرامات فقط على المتهمين في قضية بنك "البسيا" بوهران. كما يوجد نقصا في أداء مديريات الضرائب في مجال التحصيل ويبقى التحصيل الجبائي يقتصر حول كيفيات تقديم وعرض البيانات الجبائية في شكلها الخام.

بلغ التحصيل الضريبي حسب تصريح مدير الاتصال والعلاقات العامة بالمديرية العامة للضرائب أن مصالح الضرائب حققت نحو 3 آلاف و57 مليار دينار بنهاية 2016 ضمن الجباية العادية بنسبة نمو 9 % مقابل 1682 مليار دينار ضمن الجباية البترولية.

وأن ضمن مداخيل الجباية العادية تمكنت المديرية العامة للضرائب من تحصيل 2630 مليار دينار ما يمثل نسبة تحقيق تقدر بـ 112% من الأهداف الواردة في قانون المالية .2016 أما ما تبقى من الجباية العادية (بما فيها مداخيل الجمارك وأملاك الدولة) فقد بلغت نسبة التحقيق 111 % وفقا لأهداف القانون ذاته.

بينما تراجعت مبالغ تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي التي تضمنها مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، لكن هذا الانخفاض في التحصيل مرتبط بانتقال الأشخاص والمؤسسات من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى الضريبة الجزافية الموحدة، وبالتالي زيادة التحصيل في هذه الأخيرة ونقصها في إطار الحالة الأولى.

1-2-عصرنة إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي:

تأثرت الإدارة الجبائية بالوضع الدولي والوطني حيث أصبحت مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، فتم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقبضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

فهده العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية من 1288 إلى 406 هيكل اداري تتمثل في، 65 مركزا ضريبيا، 250 مركزا جواريا، بدلا من 727 مفتشية، و 480قباضة. وتم إبقاء الهياكل الأخرى على حالها،01 مديرية كبريات المؤسسات 9مديريات جهوية، 9مفتشيات جهوية، 3مصالح للبحث والتحقيق، 3 مراكز جهوية، 3مخابر، 54 مديرية ولائية، 9قباضات(minister des finances, 2004) .

1-2-1-مديرية كبريات المؤسسات:

تم إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى العاصمة كخطوة أولى نحو استغناء نظام الجباية بالجزائر عن الهيكل التنظيمي القديم واعتمدت نظام عصري يعوّض نظام الاختصاص الإقليمي بالاختصاص النوعي، استجابة لانشغالات المكلفين بالضريبة الخاصة بتحسين نوعية الخدمات المتاحة، ثم تلي ذلك إنشاء مراكز للضرائب على مستوى الولايات لتحسين تسير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الجبائي الحقيقي ومراكز جوارية، إضافة إلى تسير ملفات الخاضعين للنظام الجزافي على غرار صغار التجار والحرفيين.

ويندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية بداية عام 1992التي تميزت بتأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة)، إضافة إلى توحيد المصالح والملفات الجبائية وتبسيط وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح ودفع الضرائب والرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

تم فتح مديرية كبريات المؤسسات للجمهور بتاريخ 02 جانفي2006 بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر. وتتكفل هذه المديرية بما يلي:

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها، إضافة إلى توسيع طرق الطعن؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات تحديث وتبسيط الإجراءات،ووضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.

وقد قررت المديرية العامة للضرائب مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمديرية كبريات الشركات،في سياق مواصلة إصلاح القطاع الجبائي وتعزيز عمليات التحصيل،حيث اعتمدت بداية سنة 2017،سقفا جديدا لرأسمال المؤسسات الكبرى المعنية بدفع الضرائب لديها حيث ترفع رأسمالها إلى 200 مليار سنتيم، وجاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، التي تساهم بتحصيلها الجبائية بجزء هام في ميزانية الدولة السنوية.

1-2-2-مراكز الضرائب:

يتبع مركز الضرائب المديرية العامة للضرائب فهو يختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة حسب النظام الحقيقي، يهدف هذا المركز تقديم خدمة نوعية بتطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي"لرويبة" في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيها في إطار هذا المشروع، كان الهدف هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز. وعلى الرغم من تجربته القصيرة سجل المركز النموذجي لرويبة أداء متميزا من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة،والاستقبال. مع

هذه العودة الإيجابية قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات: مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر قالمة، أم البواقي وسوق أهراس.

1-2-3-المركز الجواري للضرائب:

يمثل إطلاق هذا المركز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006، يعتبر المركز الجواري للضرائب مخصصة لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشات والقبضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. يضع هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المتفشيات والقبضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.

2- **عصرنة الضرائب في مجال العمليات والتحصيل الضريبي:**

إن برنامج دعم الإدارة العامة للضرائب لتحسين أدائها، تم الشروع فيها سنة 2015 بميزانية تقدر بـ 1.4 مليون أورو، وهو توأمة مع إدارة الضرائب الفرنسية تحت إشراف برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ اتفاق الشراكة «بي 3 أ» ففي مجال الضريبة على الثروة أكد وزير المالية أن امتلاك قاعدة بيانات يمكنها أن تشكل أرضية لتطبيق هذه الضريبة الجديدة، فهي ستخص الأشخاص الذين يملكون أكثر من 50 مليون دج، ويمكن تحديثها بأخذ علامات الثراء بعين الاعتبار، ولاسيما السيارات الفاخرة والعقارات والمجوهرات(المديرية العامة للضرائب، 2017).

وهنا نرى ضرورة إعفاء عمليات التجارة الإلكترونية في المراحل الأولى من مختلف الضرائب والرسوم فهي نوع جديد من التجارة وينبغي السماح لها بالتطور بعيدا عن جميع الضغوط الضريبية، كما نص عليه قانون تحرير ضرائب الإنترنت الذي تم سنه سنة 1998 بمنع الولايات والحكومات المحلية من فرض، Internet Taxation Freedom Act ضرائب على الانترنت وعلى التجارة الإلكترونية (معتوق و كموش، 2019).

1-2-تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية:

هناك اهتمام متزايد بالإدارة الضريبة من خلال السياسات الإصلاحية المتعاقبة سواء على مستوى القوانين أو على مستوى آليات التسيير والتي تمثلت في الانتقال من نمط الإدارة التقليدي

إلى نمط الإدارة الالكترونية والذي جاء تماشيا مع تطبيق الجزائر لمشروع الحكومة الالكترونية فتم تحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالإدارة الجبائية واستحداث العمل بالبطاقة الجبائية الالكترونية ،وتطوير العمل بأنظمة الإعلام الآلي وإدراج التصريح عن بعد كلها عوامل تسعى لتحقيق رضا المكلف بالضريبة من جهة ومحاربة التهرب الضريبي من خلال ضبط أكبر للمتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان أكبر قدر ممكن من التحصيل (بربار وبلجيلالي، 2019).

في إطار عملية العصرنة تم استحداث أكثر من 300 موقع معلوماتي، ووضع هياكل تقنية تسمح باستيعاب 10.000 مستخدم، إضافة إلى تركيب جهاز آلي رئيسي يشمل قاعدة بيانات حديثة UNIX وأنظمة تشغيل، ونظام معلوماتي يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارات العمومية الأخرى ذات الطابع الإعلامي مثل الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العام للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري.

وتهدف هذه العملية في الأساس إلى ما يلي(minister des finances, 2007):

- رقمنه الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي والأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وفت وأقل تكلفة؛
- المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات؛
- إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات؛
- إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحية عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

2-2-تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب:

يسمح هذا النظام بتوفير جميع المعلومات حول التحصيل الجبائي والمنازعات بشكل آني ومفصل، ويندرج إدخال هذا النظام المعلوماتي الموحد ضمن مسار إصلاح وعصرنة المنظومة المالية عموما والجبائية على وجه الخصوص، وكذا التحضير لدخول الصيغة الجديدة لقوانين المالية حيز التنفيذ في عام 2021. وتم الشروع في تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب ابتداء من جانفي 2019 على مستوى 23 ولاية على أن يتم تعميمه تدريجيا على جميع ولايات الوطن(المديرية العامة للضرائب، 2018).

كما يسمح هذا النظام بتحسين أنماط التسيير على مستوى الإدارات، وتسيير العلاقة مع المكلفين بالضريبة لأنه يمنح امتيازات وخدمات كبيرة لفائدة المكلفين بالضريبة، وكذا سيمنح

أقصى مستويات المرونة للمسيرين في أداء مهامهم كأداء عملهم وتسيير ملفات المكلفين بالضرائب دون خطأ وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، لكن مع مساءلتهم عن العمليات التي يقومون بها، كما سيتم إدراج الصيغة التعاقدية في منح الإعتمادات المالية لبعض الهيئات حيث سيكون مستوى التمويل مرتبطا بالنتائج المحققة وفقا للأهداف المسطرة.

إن هذه الامتيازات كالتصاريح ودفع الضرائب وغيرها من العمليات الجبائية تكون عن بعد، حيث يمكن للمكلف بالضريبة من دفع ضريبته أو القيام بالتصريح أو متابعة ملفاته الجبائية أو الحصول على مختلف الوثائق.

2-3-نظام الدفع الإلكتروني:

نظام الدفع الإلكتروني لم يتم إطلاقه إلا في نهاية عام 2016 الذي سمح للمؤسسات بدفع ضرائبها عن طريق هذا النظام في إطار عصرنة الإدارة الجبائية والذي تسعى الدولة لتعميمه على مستوى التراب الوطني.وكمثال على تطبيق عصرنة الادارة الضريبية تمثل ولاية معسكر نموذجا لذلك، فقد سجل زيادة في تحصيل الضرائب يقدر بنحو 5 % مقارنة مع السنوات الماضية، وترجع أسباب تحسن عملية التحصيل الجبائي إلى التطور الذي عرفته الإدارة الجبائية من حيث التشريعات الجديدة والتسهيلات المقدمة للخاضعين للضريبة، إضافة إلى تحسن مجال الخدمة العمومية بالنظر إلى شبكة المرافق التي دعمت القطاع بالولاية(المديرية العامة للضرائب، 2018).

كما تم العمل مع مصالح القطاع على توسيع مجال تطبيق الضريبة والقيام بإحصاء جديد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين جدد بالضريبة.

2-4-تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية:

تم اعتماد النظام المعلوماتي الجديد «جبايتك»، لغرض تبسيط الواجب الضريبي ويعتبر خطوة مهمة في مجال تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية، تسمح بالقيام باكتتاب تصريحات المكلفين بالضريبة ومختلف الخدمات بطريقة آلية وعن بعد، تحضيرا لخدمات الدفع الالكتروني عن بعد للضرائب، حيث تعمل مصالح القطاع بمعسكر بهذا النظام كتجربة نموذجية منذ 2016، وقدرت عدد المكلفين الداخلين في نظام جبايتك بـ 500 مكلف استلم شيفراته استعدادا لدخول النظام المعلوماتي حيز التطبيق مطلع السنة الجديدة.

وفي إطار عصرنة المعاملات الجبائية للقطاع وتحسين الخدمة العمومية، يتم اعداد عملية التسجيل الإلكتروني للمكلفين بالضريبة، التي بلغت نسبة 90 بالمئة على مستوى 4 مراكز جوارية

للضرائب بمعسكر، موضحا من جهة ثانية أن عدد المؤسسات الاقتصادية المحلية التي إلتحقت جبائيا بمديرية ضرائب المؤسسات الكبرى بالعاصمة يقدر بـ 22 مؤسسة.

3-عصرنة الضرائب في مجال الإعلام والاتصال الضريبي:

3-1-استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية:

يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أهم الإجراءات لتحسين علاقة الإدارة لتفسير انشغالاتهم حول الضريبة وتوضيح أسباب تكليفهم بما يضمن الطمأنينة في نفوسهم ن كما يعمل هذا لإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواء من قبل المكلف أو الإدارة الجبائية على حد السواء، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 1.استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
الاستقبال الشخصي	930166	1200428	1225139	1115179	1240922
الاستقبال عبر الهاتف	106780	96376	98387	89741	138291
المراسلات الكتابية	19473	16430	12197	15478	16129
البريد الإلكتروني	436	595	495	825	1059
النسبة من المجموع	%0.278	%0.045	%0.04	%0.068	%0.076
المجموع	1.056.855	1.313.829	1.247.218	1.221.223	1.396.401

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للضرائب 2018 www.mfdgi.gov.dz

في إطار التعليمة رقم 580 الخاصة بالقواعد الجديدة وإجراءات تحسين علاقة الإدارة بالمستخدمين يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسبة استخدام البريد الإلكتروني من إجمالي استقبال للإدارة الجبائية ضئيلة للغاية خلال كل سنوات الدارسة ولم تتعدى نسبة 1% يظهر عدم اكتراث المكلفين بالضريبة لاستخدام البريد الالكتروني في الاستفسار وطرح القضايا المتعلقة بالجباية إلا من خلال الاستقبال بالهاتف-الذي يمثل النسبة الغالبة تليه المراسلات الكتابية.

3-2-في مجال الاستقبال والإعلام للمكلفين بالضريبة:

تعتبر مصلحة الاستقبال والإعلام مسئولة على تطبيق الإدارة الالكترونية من خلال القيام بتقديم خدمات تدور حول التكنولوجيات الحديثة للاتصال من خلال الموقع الالكتروني للمديرية

العامة للضرائب فضلا عن إدراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي والدلائل التطبيقية، وكذا مختلف المعلومات في الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائبwww.mfdgi.gov.dz ، وعن طريق الاستفادة من عدة خدمات عبر الانترنيت كتحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة غوغل.أو عن طريق فضاء تفاعلي للاتصال من خلال الرابط التالي:contact_dgi@mf.gov.dzالذي يخص التنظيم الجبائي، وخدمة منتدى النقاش التي تسمح بالتبادل والنقاش حول موضوع معينً إذ يمكن للمستخدم أن يقرأ في أي وقت تدخلات جميع المستخدمين الآخرين و إضافة مساهمته الشخصية على شكل مقالات ، أو عن طريق الأسئلة المتكررة أو المتداولة عبر موقع الانترنيت للمديرية العامة للضرائب، والاطلاع على قائمة من الأسئلة المتكررة مع الأجوبة الموافقة لها يتيح الحصول على معلومات ذات نوعية ويخفف من عدد التساؤلات بالنسبة للأجوبة المتكررة(المديرية العامة للضرائب، 2017).

كما تُعد بوابة" جبايتك "فضاء خاص ومؤمّن يقدم للمكلفين بالضريبة مجموعة من الخدمات تتعلق بما يلي:

- اكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنيت؛
- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطبعها إشعار بالدفع؛
- الاطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية؛
- الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة المعلومات الشخصية والعناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي للدين الجبائي...وغيرها.

4-آفاق عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر:

يحتاج عصرنة الضرائب بالجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدّة متطلبات منها :

1- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها؛

2- نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية؛

3- وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها؛

4- وجود مستوى مناسب من البنية التحتيّة التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتيّة متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى.؛

5- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة .مسايرا مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى ان التجارة الالكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وصعبة التطبيق(بوعزة و حميمش، 2017)؛

6- تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ؛

7- توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد .

8- خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية الضريبية؛

9- تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا في ظل تراجع الجباية البترولية، وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن؛

10- توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها: توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد .

خاتمة:

على الرغم من الجهود المبذول لزياد التحصيل الجبائي نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية،وكثرة أشكال التهرب الضريبي والإعفاءات الكثيرة الممنوحة بدون جدوى اقتصادية، إضافة إلى بعض الاتفاقيات في مجال التجارة الخارجية نجد مجموعة من المواد سواء في الاستيراد أو التصدير معفاة من الضرائب والرسوم دون أثر على انخفاض الأسعار فمجموع كبير من الضرائب والرسوم التي يجب أن توجه لتكون مصدرا للتمويل تتجه إلى مسار آخر دون استفادة الخزينة منها. إن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة التالي:

1- لا يزال استخدام البريد الالكتروني نسبته إلا مجموع استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية بعيدا كل البعد مقارنة باستخدام الهاتف أو المراسلات الكتابية؛

2- لازالت الجباية العادية رغم زياد نسبتها مؤخرا غير قادرة على توفير المصادر المالية المطلوبة لصالح الميزانية نتيجة لأسباب عديدة؛

3- رغم هذا التحول الذي أفرز جملة من التغييرات على مفهوم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، للمزايا التي يوفرها من الكثير من فرص النجاح، والوضوح والدقة في تقديم الخدمات للمكلفين بالضريبة،لازال استخدام الإدارة الالكترونية في بدايته يعاني العديد من الصعوبات ترجع سواء من ناحية الإدارة الجبائية من قلة في اليد الماهرة على استخدام هذه التكنولوجيا أو من جانب عدم تسريع هذه العلمية على مستوى التراب الوطني، وكذا من جانب المكلفين.

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم جملة التوصيات التالية:

1- عمل مقاربة بين السياسة الضريبية والميزانية وتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا من أجل ضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بمداخيل الجباية العادية، التي ستشهد ارتفاعا بفضل تسريع عصرنة إدارة الضرائب عن طريق تعميم التسيير الالكتروني للضريبة؛

2- أن تنصب مجهودات التطوير في دعم مشاريع أنظمة المعلومات للخزينة والجباية والأنظمة المدمجة لتسيير الميزانية التي ستدر فوائد كبيرة عبر توفير كل المعلومات الضرورية

لتسيير عملي ونشط لخزينة الدولة. وبتبادل الخبرات حول تحسين التحصيلات وتسيير الخزينة من اجل المساهمة في حسن التخطيط لتسيير ميزانية الدولة؛

3- تحديد ومتابعة ومراقبة دافعي الضرائب ونشاطاتهم تمثل لتحسين العائدات الضريبية عن طريق التحكم في الوعاء الضريبي ومكافحة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وتحديد الإنفاق الضريبي في قطاعات واعدة مما يكون لها أثر ايجابي على النمو والتنمية الاقتصادية؛

4- تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يمكن من تضييق فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات ويحد من فرص التهرب الضريبي ويحقق الالتزام الطوعي للمكلفين.

آفاق الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح بعض الأبحاث التي لها علاقة بهذا البحث منها:

- المتطلبات الجبائية لفرض الضرائب والرسوم على التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- التحديات البيئية والإدارية لعصرنة التحصيل الضريبي في الجزائر.

قائمة المراجع:

- minister des finances. (2004). strategie de modernisation de la DGI : puor une adminiration fiscale nouvelle. docuux ment interne de l'inspection generale des services fisca. algerie: direction genirale des impots.

- minister des finances. (2007). presentation du projet systeme d'information. direction generale des impots.

- ابراهيم حراش . (بلا تاريخ). عصرنة الضرائب في ظل الاصلاح الاداري. revue d'economie et de statistique appliquee، المجلد 7، صفحة 113.

- المديرية العامة للضرائب. (2017). احصائيات المديرية العامة للضرائب 2017. تم الاسترداد من www.mfdgi.gov.dz.

- المديرية العامة للضرائب. (2017). مركز الضرائب استقبال واعلام المكلفين بالضريبة. تم الاسترداد من www.mfdgi.gov.dz.

- المديرية العامة للضرائب. (5 11, 2018). ارتفاع نسبة التحصيل الجبائي الى 5% بمعسكر. تم الاسترداد من www.mfdgi.gov.dz.index.php.articles-de-DGI-2018.

- المديرية العامة للضرائب. (10 05, 2018). ضرائب نظام معلوماتي موحدمطلع 2019. تم الاسترداد من www.elkhaber.com.press.article.

- محمد. (23 10, 2017). تشجيع الاستثمار والمناولة ومحاربة تهريب العملة الصعبة تفاصيل مشروع قانون المالية 2017. المساء.

- جمال معتوق، و ايمان كموش. (جوان, 2019). الاشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الالكترونية والمتعلق بالمجال الضريبي. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، صفحة 124.

- عائشة بوشيخي، و فاطمة بوشيخي. (2014). أسباب التهرب الضريبي ولأثره على الخزينة العامة في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، صفحة 154.

- عبد القادر بوعزة، و نرجس حميمش. (2017). نحو حل مشاكل جباية التجارة الالكترونية في اطار الجهود الدولية. مجلة الاقتصاد والاعمال(العدد 2).

- عبد المجيد قجالي. (2016). هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر 1992-2015. مجلة اقتصاديات المال والاعمال، صفحة 57.

- لعرابي حمزة، مستوي عادل، و ام الخير لبرود. (2016). اثر الضرائب المباشرة على النمو الاقتصاديفي الجزائر رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013. مجلة معارف، صفحة 425.

- نور الدين بربار، و فتيحة بلجيلالي. (2019). اثر تطبيق الادارة الالكترومية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر. مجلة درسات جبائية.